

الإيديولوجيا في أعمال رواد علم الاجتماع : أوجست كوت، كارل ماركس، هيرت سينسر نموذجاً

يعيش وسيلة، المدرسة العليا للأساتذة، قسنطينة، الجزائر



ملخص :

Résumé :

L'idéologie a toujours marqué l'itinéraire de la sociologie depuis les débuts de la pensée sociale. L'aspect personnel, normatif a toujours été présent dans la réflexion des sociologues. Aussi leur penchant à conserver l'état social actuel ou à transcender vers un modèle social meilleur, ou au moins opter pour une réforme selon les valeurs de chacun, a constitué la caractéristique principale de leurs travaux. Cet article vise à découvrir les influences idéologiques qui ont marqué les travaux de certains pionniers de la sociologie au cours du 19^{ème} siècle.

ارتبطت الإيديولوجيا بمسيرة علم الاجتماع منذ الإرهاصات الأولى للفكر الاجتماعي. فالطابع الذاتي المعياري الغائي كان دائماً حاضراً في تفكير علماء الاجتماع، كما أن نزوعهم إلى الحفاظ على الأوضاع الاجتماعية القائمة، أو تجاوزها إلى نموذج اجتماعي أفضل، أو على الأقل إصلاحها بما يتفق والمرجعية القيمة لكل منهم، مثل السمة الغالبة على إسهاماتهم. يسعى هذا المقال إلى الكشف عن الخلفية الإيديولوجية التي طبعت أعمال بعض رواد علم الاجتماع خلال القرن التاسع عشر.



مقدمة :

نشأ علم الاجتماع في خضم الصراعات الاجتماعية التي عمت بلدان القارة الأوروبية، وأدت إلى قيام الثورات البرجوازية الديمقراطية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وقد جسدت الثورة الفرنسية بوجه خاص هذا الصراع الاجتماعي، مبرزة طبيعة القوى الطبقيّة المتصارعة، ومصالحها المتناقضة، بحيث صار واضحا أن مشكلات الواقع الاجتماعي في حاجة إلى تناول علمي ملموس ولقد تبلورت هذه الحاجة في الدعوة إلى إنشاء علم جديد يتناول بالبحث المجتمع بكليته، بعوامل استقراره وعوامل تغييره، فظهرت إسهامات سوسيولوجية متعددة، تطرح فهما متفاوتا للصراعات الاجتماعية، وتصورات مختلفة لطرق حلها، وقد تبلورت هذه الإسهامات أخيرا في اتجاهين إيدولوجيين رئيسيين:

- اتجاه محافظ يرى أن الهدف من إنشاء هذا العلم الجديد هو إنهاء الصراع الاجتماعي بين " القوى الرجعية " التي تريد العودة بعجلة التاريخ إلى الوراء من خلال فرضها قوانين المجتمع القديم على المجتمع الجديد، وبين " القوى التقدمية " التي تثير الفوضى، وتطمح إلى التغيير، فيتحقق التأليف بين فكرتي النظام والتقدم، وذلك بتثبيت سلطة النظام الرأسمالي، وقد بلغ هذا الاتجاه ذروته مع "أوجست كونت".

- اتجاه راديكالي يرى أن العلم الجديد لا يهدف إلى تثبيت النظام الرأسمالي القائم والحفاظ على استقراره، بل إلى تقويض أسسه تمهيدا للقضاء عليه، وإقامة نظام اجتماعي بديل يحقق العدالة والمساواة الحقيقيتين اللتين لا تتحققان إلا بالقضاء على

هيمنة الطبقة البرجوازية، وإلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وقد صاغ "كارل ماركس" هذا التصور فيما عرف بالماادية التاريخية.

في ضوء ما سبق، تأتي الدراسة الراهنة لتسلط الضوء على العلاقة الجدلية التي تربط الإيديولوجيا بعلم الاجتماع، من خلال عرض نقدي يهدف إلى الكشف عن الجوانب الإيديولوجية في أعمال بعض رواد علم الاجتماع، منطلقاً في ذلك من تعريف أندرو هيوود Andrew Heywood للإيديولوجيا بأنها: "منظومة متماسكة من الأفكار التي توفر أساساً للممارسة المنظمة، أياً كانت، ترمي إلى الحفاظ أو التكيف، أو الإحاطة بنظام السلطة القائمة، وعليه فإن كل الإيديولوجيات: 1- تأخذ بالنظام القائم وفي العادة في صيغة رؤية العام. 2- تعطي نموذج المستقبل المأمول. 3- ترسم خط التغيير السياسي الذي يمكن تحقيقه." ¹

1- الإيديولوجيا في أعمال أوجست كونت

لقد أعلن أوجست كونت Comte عن نشأة علم الاجتماع بوصفه علماً مستقلاً بذاته لدراسة الظواهر الاجتماعية دراسة وضعية، أي دراسة علمية شأنه في ذلك شأن علوم الطبيعة والكيمياء والبيولوجيا التي تدرس ظواهرها في ضوء مناهج البحث العلمية، فكتب يقول: "لدينا الآن فيزياء سماوية، وفيزياء أرضية ميكانيكية أو كيميائية، وفيزياء نباتية، وفيزياء حيوانية، ومازلنا في حاجة إلى نوع آخر وأخير من الفيزياء وهو الفيزياء الاجتماعية حتى يكتمل نسقنا المعرفي عن الطبيعة. وأعني بالفيزياء الاجتماعية، ذلك العلم الذي يتخذ من الظواهر الاجتماعية موضوعاً للدراسة باعتبار هذه الظواهر من نفس روح الظواهر العلمية والطبيعية والكيميائية والفسولوجية من حيث كونها موضوعاً للقوانين الثابتة." ²

اعتقد "كونت" أن هذا العلم هو المظهر المتطور النهائي للمعرفة الإنسانية، وأنه يقوم على المناهج نفسها التي قامت عليها العلوم الطبيعية، وذلك بافتراض التماثل بين ما هو اجتماعي وما هو طبيعي. أما من حيث الموضوع فقد صنف علم الاجتماع إلى شقين: "علم الاجتماع الستاتيكي، ويتناول ما هو ثابت نسبياً، وعلم الاجتماع الديناميكي، ويدرس التغيير وحركة المجتمع." ³ الأول يدرس المؤسسات والتنظيمات والتشكيلات الاجتماعية وعلاقاتها، كدراسة النظم الأسرية والسياسية والاقتصادية وغيرها، وما بين هذه من علاقات، وكان قد افترض أن المجتمع يشكل وحدة متكاملة، وأن الأجزاء كالنظم والجماعات لا تدرس إلا في إطارها المجتمعي، ضمن رؤية كلية جامعة في إطار المجتمع. أما الشق الثاني وهو علم الاجتماع الديناميكي فموضوعه التغيير عبر الزمن، وانطلق هنا من أن وحدة الدراسة والتحليل هي المجتمع الإنساني عامة، فتوصل من منظور تاريخي، إلى أن المجتمعات الإنسانية تمر عبر مراحل حتمية ثلاث، فأطلق على مقولته هذه "قانون

الحالات الثلاث"، حيث اعتبر "كونت" الفكر وكيف يفسر الناس ما يحيط بهم من ظواهر، أساسا لتصنيف مراحلها، بمعنى أن التغيير في الفكر يؤدي إلى تحول المجتمع من حالة إلى أخرى، فالفكر أولا ثم الوجود.

وقد رجع "كونت" إلى تاريخ العلوم وإلى تاريخ الإنسانية لتأكيد صحة قانونه، حيث ذهب إلى أن كل مرحلة من هذه المراحل، تماثل مرحلة من حياة الفرد، فالمرحلة اللاهوتية تماثل مرحلة الطفولة، والمرحلة الميتافيزيقية تقابل مرحلة المراهقة والشباب، والمرحلة الوضعية التي استقرت عليها الإنسانية تشبه مرحلة الرجولة والاكتمال التي يصل إليها الفرد، أي أن الفرد في نشأته وتكامله يعيد عمر الإنسانية.⁴

هذا وقد وضع "كونت" علم الاجتماع على قمة جميع العلوم، تلك العلوم التي صنّفها في ست مجموعات هي: الرياضيات، الفلك، الفيزياء، الكيمياء، علم الأحياء، وعلم الاجتماع أو الفيزياء الاجتماعية، فالرياضيات أول العلوم وهي مفتاحها جميعا، وعلم الاجتماع هو آخرها وهو تاجها جميعا "و تلك حقيقة، إذ أن الرياضيات هي أول العلوم، فقد توصل إليها اليونانيون، ثم تلاها علم الفلك الذي ظهر على يد "كوبرنيك Copernic" و"كبلر Kepler" و"جاليليو Galileo"، ثم الفيزياء التي ظهرت في القرن 17 عند "لافوازييه Lavoisier"، ثم علم الأحياء في القرن التاسع عشر عند "بيشات Bichat" وغيره، وأخيرا علم الاجتماع في القرن 19 على يدي "أوجست كونت".⁵

لقد روعت الآثار التي خلفتها الثورة الفرنسية "أوجست كونت"، ومع ذلك لم يهاجم الثورة، ولم يقصد العودة بالمجتمع إلى الحالة التي كانت سائدة قبل الثورة، ولكنه استهدف الحفاظ على الحالة القائمة بالفعل في زمنه. ولذلك كان إصلاح المجتمع الفرنسي الذي هزته الثورة وتخليصه من حالة الفوضى وسوء التنظيم هو شغله الشاغل منذ البداية والهدف الرئيسي في حياته.⁶

لقد استهدف الفكر الوضعي عند "كونت" الحفاظ على ما هو كائن والحيلولة دون أية محاولة لنفيه أو تجاوزه. ونظرا لإيمانه بأن العالم مسير بالأفكار، فقد اعتقد أن الفوضى الفكرية تنتج فوضى اجتماعية، وهكذا رأى بأن المهمة الملحة في تلك الفترة هي إخضاع الظواهر الاجتماعية لقواعد المعرفة العلمية، بغية إنتاج معرفة اجتماعية منظمة تكون مقبولة من طرف الجميع، وعلى هذا الأساس فعلم الاجتماع باكتشافه لقوانين عامة تحكم الظواهر الاجتماعية، سوف يحد من التدخل السياسي للأفراد والجماعات، ومن خلال ذلك يعم موقف الخضوع اتجاه الظواهر المحكومة بقوانين مما يساعد على إقامة نظام أخلاقي. "إن فرضيته الأساسية هي توسيع مجال التحكم في الطبيعة إلى الإنسان والمجتمع، ويأتي تأسيس علم الاجتماع إذن كضرورة فكرية، وسياسية، وأخلاقية ملحة، يتم من خلالها إخضاع السياسي للمثقف".⁷

من هنا تظهر الخلفية الإيديولوجية التي طبعت أعمال "كونت"، لقد كانت فلسفة "كونت" الوضعية في كثير من الأسس التي قامت عليها محاولة للرد على تلك الإيديولوجيات التي لا تؤدي من وجهة نظره إلا إلى الانقسام والصراع والتفكك. وفي حوار مع هذه الإيديولوجيات، يرى "كونت" أن المجتمع الإنساني يعيش على التنظيم أكثر مما يعيش على الإيديولوجيات، وأن أفضل صورة للحياة الاقتصادية والسياسية هي بالتالي الرأسمالية وبالذات الرأسمالية الأوروبية، والتي هي بنظره تتويج للتاريخ التطوري للإنسان".⁸

ويؤكد إيرفينج زايتلن Zeitlin أنه في كل ما كتب "كونت" "نرى شبغ"ماركس Marks، ففي مقابل العامل الاقتصادي عند "ماركس" نجد أن "كونت" قد ركز على العوامل الفكرية والقيمية والأخلاقية، وبناء على ذلك لم يرجع "كونت" الصراعات القائمة إلى عوامل اقتصادية أو طبقية، أو إلى تناقض المصالح كما فعل ماركس، ولكنه أرجعها إلى سيادة نماذج فكرية وسلوكية تنتمي إلى مراحل تاريخية منصرمة، قدمها في مقابل المراحل التطورية الماركسية.⁹ ولمواجهة مشكلات الصراع الطبقي، والصراع بين الأحزاب المحافظة والتقدمية، حاول "كونت" أن يثبت إمكانية التوفيق وتحقيق التكامل بين الجوانب الثابتة والحركية للمجتمع، بين النظام والتقدم. و"في مقابل المادية والمنهج الجدلي عند الماركسيين، قدم "كونت" فكرة الوضعية والمنهج الوضعي".¹⁰ في هذا السياق يتبنى "كونت" بقوة فكرة أن الإصلاحات الاجتماعية ممكنة، بل ضرورية ويجب تحقيقها اعتماداً على المعرفة الوضعية، لأنها بالنسبة لعلم الاجتماع بمثابة التجربة في العلم الطبيعي، أي مجال الاختبار. إن الربط بين الإصلاحات الاجتماعية واختبار النظريات أو المعارف كما يبدو واضحاً عند "كونت"، يستدعي تطابقاً بين المشاكل السياسية والاهتمامات العلمية من جهة، وانسجاماً بين العاملين في الحقلين من جهة أخرى. وهذا كما يقول بنتون Benton يعني "أن النظرية الاجتماعية تصبح بهذه الطريقة صوتاً يعبر عن المشاكل السياسية لجماعة مسيطرة.... إنه تصور لعلم الاجتماع باعتباره الإيديولوجيا السائدة أو جزءاً من الإيديولوجيا السائدة"،¹¹ كما يرى ماركيز Marcuse "بأن الوضعية تلزم المفكر الاجتماعي بموقف غير نقدي في مواجهة الوضع القائم وبالتالي موقف سياسي محافظ لا يمكن اعتباره بأي حال حيادياً".¹²

وهكذا نجد أنه بالرغم من إيمان "كونت" بالمنهج الوضعي، إلا أنه لم يلتزم أساسياته بل حوله إلى سلاح إيديولوجي، فقد حاول إقصاء الجماهير عن إدارة المجتمع وتنظيمه وعن رسم السياسة العليا له، على أساس أن هذه الوظيفة هي وظيفة علماء الاجتماع وخبراء التنظيم، فهذه الصفوة هي السلطة النهائية القادرة على رسم الطريق الصحيح لتحسين حالة أبناء الطبقات الدنيا، وذهب إلى أنه ليس من حق الجماهير التساؤل عن أشياء تعلق قدراتهم ومؤهلاتهم. وقد رفض النظر إلى الإنسان على أنه ذات فعالة، وظل ينظر إليه على أنه موضوع يمكن أن نحدد له فكره وسلوكه بطريقة مخططة،

كما ركز "كونت" خلال دراساته على أن الإنسان لا يستطيع تجاوز النظام الواقعي أو أن يتطلع إلى نظام مختلف. ومن خلال رغبته الملحة في الإصلاح الاجتماعي في إطار النظام الاقتصادي المتولد عن الثورة، تبرز جوانب الإيديولوجيا المحافظة عند "كونت". وهكذا تكون "العقيدة الوضعية هي البديل البناء لذلك الحل (المنحرف) الذي تقدمه المدرسة الثورية أو أنصار الاتجاه المادي".¹³ فالوضعية في القرن التاسع عشر، "هي في الوقت ذاته فلسفة إيجابية كما يدل على ذلك اسمها Positivisme. والإيجاب هنا يعني قبول الأوضاع الراهنة والوقوف منها موقف الرضا والتأييد، العمل على الدفاع عنها ضد أي اتجاه إلى تغييرها تغييرا جذريا، فالوضعية لم تكن تعارض الإصلاح، بل التغيير، ولكن ذلك كله كان يجب أن يتم في إطار ما هو قائم وما هو موجود، محاولة كسر هذا الإطار والثورة عليه كانت مخالفة تماما لروح الفلسفة الوضعية".¹⁴ والدليل على ذلك "تركيزه على ضرورة إجراء دراسة منهجية للمجتمع ككل، كما لو كان يخشى من التحليل المنطقي والعلمي لنظم المجتمع وعلاقاته وطبقاته، لما قد يؤدي إليه هذا التحليل من إحياء لفلسفة النفي والثورة وإبراز لقضية الصراع بكافة أشكاله على سطح التفكير الاجتماعي".¹⁵

وهكذا نستخلص أن علم الاجتماع الوضعي عند "كونت" قد اعتمد بشكل واضح على مقدمات إيديولوجية محافظة، وهذا بالطبع يمثل تناقضا حادا مع أيستمولوجيته ومنهجيته التي دعا إليها بقوة، فبناء على اختياره الإيديولوجي الذي تمثل في مساندة وتدعيم القوى المحافظة في المجتمع، ووقوفه ضد الثورة الاجتماعية على المجتمع البرجوازي، جاءت أفكاره كلها لتدعيم هذا الاختيار والدفاع عنه بقوة.

2- الإيديولوجيا في أعمال كارل ماركس

بعد "كونت" جاء كارل ماركس K. Marx لينزل علم الاجتماع عن زعامته لغيره من العلوم، وليؤكد أنه مجرد حلقة وصل بينها جميعا. لقد رفض "ماركس" استخدام تسمية علم الاجتماع، وفضل أن يطلق على هذا النوع من الدراسة مصطلح "علم المجتمع"، وقد يرجع ذلك إلى كراهيته للفلسفة الوضعية التي روج لها "أوجست كونت"، وإلى رفضه لما انطوت عليه هذه الفلسفة من آراء، وذلك بعد دراسته لها دراسة نقدية، وإدانتها بأنها نوع من التفكير الذي يغلب عليه الروح اللاهوتية والنزعة التبتئية.

لقد حاول ماركس تقديم نظرية منظمة عن البناء الاجتماعي والتغير الاجتماعي، لكي تحل بديلا عن النظريات الطوبائية غير العلمية التي سبقتها، محدثا تأثيرا بعيد المدى في مجال العلوم الاجتماعية بصفة عامة، وعلم الاجتماع بصفة خاصة، يبدو ذلك واضحا من اهتمام علماء الاجتماع المعاصرين بأفكاره. ففي مؤلف حديث عن "الإيديولوجية وتطور نظرية علم الاجتماع 1968" تناول "زايتلين zeitlin" عرض وتحليل تطور النظريات السوسيولوجية في ضوء الاستجابة إلى عاملين أساسيين، فقد عملت

فلسفة التنوير في القرن 18 على تشكيل علم الاجتماع الكلاسيكي، ومن ثم فهي تعد نقطة الانطلاق الملائمة لتتبع أصول ومنابع نظرية علم الاجتماع، ومن ناحية أخرى، كان إسهام "ماركس" في الفكر الاجتماعي في أواخر القرن 19، هو أهم حدث أثر في تطور نظرية علم الاجتماع، ومن ثم ناقش "زايتلين" آراء كل من "ماكس فيبر"، و"باريتو"، و"موسكا"، و"ميشيلز"، و"دوركايم"، و"مانهايم" في علاقتها بالفكر الماركسي، ذاهبا إلى أنه مثلما نشأ علم الاجتماع في القرن التاسع عشر كجزء من الاستجابة المحافظة لفلسفة التنوير، فإن علم الاجتماع في القرن العشرين قد تبلورت معالمه نتيجة للدراسة النقدية التي انصبت على نظريات "ماركس". وهكذا يمكن القول بأن "زايتلين" قد ركز على تحليل العلاقة بين الإيديولوجيا وتطور نظرية علم الاجتماع، مؤكداً أن كبار علماء الاجتماع كتبوا وأمامهم ما يسميه "شبح ماركس"، أو أن كتاباتهم وآراءهم كانت نوعاً من المناظرة أو الجدل مع ذلك "الشبح"، بحيث نستطيع أن نخلص إلى نتيجة مؤداها: "إن النظريات الاجتماعية الكبرى التي ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين أخذت في اعتبارها بشكل أو بآخر الإيديولوجية الاشتراكية الماركسية، ودخلت معها في حوار يختلف بين اللين والشددة، بين القبول المتحفظ والرفض القاطع، ومحاولة التوفيق بين مختلف وجهات النظر".¹⁶

ويمكن رد الماركسية بوصفها نظرية سوسيولوجية إلى مسلمتين أساسيتين وعدد قليل من اللواحق، أما أولى هذه المسلمات فإنها تنتمي إلى النزعة الحتمية الاقتصادية التي تذهب إلى أن العامل الاقتصادي هو المحدد الأساسي لبناء المجتمع وتطوره. وهذا العامل الذي يتكون من الوسائل التكنولوجية للإنتاج يحدد التنظيم الاجتماعي للإنتاج، الذي يعني العلاقات التي يدخل فيها الأفراد أثناء عملية الإنتاج. وتتمو هذه العلاقات في رأي "ماركس" مستقلة عن الإرادة الإنسانية، بل إن تنظيم الإنتاج الذي يسميه "ماركس" البناء الاقتصادي للمجتمع لا يحدد فقط البناء الفوقي الكلي، ولكنه يشكله، أي أنه يشكل التنظيم السياسي والقانوني والديني والفلسفة والأدب والعلم والأخلاق ذاتها. وتتصل المسلمة الثانية بميكانيزمات التغيير الذي ينبغي أن يفهم في ضوء المراحل الثلاث الألفية: الإثبات أو الموضوع، والنفي أو نقيض الموضوع، ثم تصالح الأضداد أو مركب الموضوع، وتستمر العملية الجدلية بصراعات وتوافقات جديدة تتسم بها العملية التاريخية باستمرار.

هناك إذن طبقتان رئيسيتان في أي مجتمع من المجتمعات، تمثل إحداها نظام الإنتاج البائد، بينما تمثل الثانية النظام الآخذ في التكوين، والصراع الطبقي هو الوسيلة التي تنقل المجتمع من مرحلة إلى أخرى، وتنتصر في النهاية الطبقة الصاعدة أو المنبثقة في هذا الصراع وتشيّد نظاماً جديداً للإنتاج، يحمل بدوره في داخله بذور فنائه والقضاء عليه لتستمر العملية الديالكتيكية من جديد. وقد استخدم "ماركس" وأتباعه هذا الإطار الجدلي في تحليل المجتمع الرأسمالي، والذي يتجلى في وجود طبقتين، الطبقة

البرجوازية أو المالكة لوسائل الإنتاج وطبقة البروليتاريا أو العمال. والصراع بينهما حتمي لا مفر منه، وسوف يؤدي من خلال الوعي الطبقي والعمل العسكري الطبقي إلى تدمير النظام الموجود، ليرثه النظام الاشتراكي الذي يتميز بالملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، ويسلم في النهاية لمجتمع بلا طبقات ولا دولة.

وقد عالج "ماركس" قضية التطور الاجتماعي، واتخذ من المجتمع ككل وحدة للتحليل الاجتماعي، ورسم خطا تطوريا للمراحل التاريخية التي مر بها المجتمع من النظام البدائي إلى النظام العبودي أثناء عهد الإمبراطوريات، ثم الإقطاعي، ليأتي بعد ذلك النظام الرأسمالي الذي تقوم في النهاية الثورة عليه لما يحمله من تناقضات، وأخيرا يصل المجتمع إلى عصر النظام الاشتراكي تمهيدا لتحقيق المجتمع اللاتبقي وتحقيق الشيوعية الكاملة.¹⁷

لم يقف "ماركس" عند وصف وتشخيص وتفسير ما هو كائن، وإنما تجاوزه إلى تقرير ما ينبغي أن يكون عليه المجتمع الإنساني، فجاءت دعوته صريحة إلى إقامة المجتمع الشيوعي، باعتباره المجتمع النموذجي الذي تمحي فيه الطبقات، وينعدم فيه الاستغلال، وتتحقق فيه العدالة الاجتماعية، وتسمو فيه القيم الإنسانية.

يتجسد البعد الإيديولوجي في أعمال "ماركس" في ذلك التلاحم بين مجهوداته السياسية من جهة، ومجهوداته العلمية الأكاديمية من جهة ثانية، وليس أدل على ذلك من البيان الشيوعي الذي أصدره "ماركس" و"إنجلز" بتكليف من عصابة الشيوعيين عام 1848،¹⁸ والذي يجمع بين الصبغتين النضالية الثورية من جهة، والعلمية الأكاديمية من جهة أخرى، حيث إن الهدف من إصداره كان سياسيا بالدرجة الأولى على اعتبار أن عصابة الشيوعيين كانت أول منظمة للبروليتاريا الثورية تستهدف القضاء على المجتمع الرأسمالي القائم، غير أن مضمونه كان سوسيولوجيا، طرح فيه "ماركس" و"إنجلز" مبادئ المادية التاريخية، ووضعها فيه أن تاريخ المجتمعات ليس إلا تاريخا لصراع الطبقات. ويعود هذا التلاحم إلى كون "ماركس" لا يعترف بالدور التفسيري للعلم الاجتماعي، وإنما يتجاوزه إلى ضرورة توظيف نتائج العلم على مستوى الواقع الاجتماعي بما يحقق كمال الإنسان ورفاهيته.

من هنا يمكننا القول بأن الماركسية إيديولوجيا بالمعنى الشمولي للكلمة، تعتمد العلم أساسا لها. فهي في الوقت الذي تستخدم فيه المنهج المادي الديالكتيكي للكشف عن وقائع محددة (جوهر النظام الرأسمالي، فائض القيمة، الربح، البضاعة، التناقض الأساسي والتناقضات الثانوية في حركة تطور المجتمع، التراكمات الكمية والتحول الكيفي، قوانين الثورة...)،¹⁹ فإنها تسعى وراء مشروع سياسي كبير: بناء عالم شيوعي خال من القهر الطبقي والسياسي والاجتماعي، بناء علاقات إنسانية حرة جديدة وبعيدة

عن الاستغلال والروح الفاشية، إلغاء الفوارق بين العمل الفكري واليدوي،... وبهذا فإن الخاص ومعطياته الواقعية، يلتحم مع العام ورؤيته الشمولية في علاقة مناضلة.

لقد كان ماركس يعلم جيدا أن نظريته الاجتماعية مرتبطة ضمنا بمصالح اجتماعية محددة، لكنه مع ذلك لم يكن مقتنعا بأنها إيديولوجيا، طالما أن الطبقة العاملة من وجهة نظره هي صاحبة الحق في السيطرة على المجتمع، وطالما أن القضاء على الطبقات والعلاقات العدائية بين المجموعات الاجتماعية من خلال إلغاء الملكية الخاصة سوف يؤدي إلى سيادة القيم الإنسانية الحقيقية بين أفراد المجتمع. غير أن ذلك لم يكن رأي النقاد في إسهامه الفكري حيث يقول "قباري محمد إسماعيل": كيف يتحدث "ماركس" عن علم بروليتاري توجّهه الماركسية، وعن علم برجوازي توجّهه الفلسفة المثالية؟ في الواقع هذه نظرة خاطئة لمنهج العلم ولموضوعه، فلا يمكن أن ينقسم العلم على ذاته وفقا لمصلحة طبقية. هذه نظرة لا علمية وإنما إيديولوجية بحتة، فالعلم لا وطن له ولا طبقة تحميه،²⁰ مضيافا: "إن "ماركس" لا يتقبل سوى وجود الطبقات، والفكر الطبقي، ولا يؤمن إلا بالحقائق الطبقيّة، ولكن الحقيقة ليست في باطن الطبقة، وإنما هي قائمة فوق الطبقات، وفوق المصالح الطبقيّة... حيث أن الحقيقة إذا كانت قائمة في باطن الطبقة، فكيف تتحقق الموضوعية؟! موضوعية الفكر... ولذلك نجد بوضوح أن الماركسية هي نظرية ثورية تمثل مصالح البروليتاريا، ثم إنها نظرية تقف إلى جانب الفكر البروليتاري وحده. ومن هنا كانت النظرية الماركسية متحيزة، ثم إنها في نفس الوقت متحيزة".²¹ كما يذهب النقاد إلى أن كتابات "ماركس" و"إنجلز" في أصل الأسرة والملكية قد طغت عليها النظريات الأنثروبولوجية القديمة التي تؤكد شيوعية الملكية البدائية والتي تزعم أن المجتمع البدائي هو مجتمع بلا طبقات، وتلك نظريات ظنية ودراسات لا سند لها من العلم، وإنما تعتمد جميعا على حقائق غير يقينية أو مؤكدة، كما تستند إلى تصورات وهمية لا تدعمها وثائق التاريخ، إذ أنها تدخل فيما نسميه في حقل الدراسات الأنثروبولوجية الاجتماعية باسم "التاريخ الظني"، وهذا يتناقض مع اتجاه الماركسية المادي العلمي الداعي إلى اعتماد الحقائق اليقينية والوقائع العينية المؤكدة. وكما يقول تيماشيف Timachev: "بالرغم من أن "ماركس" قد قضى سنوات عديدة يوثق نظريته بالشواهد التاريخية، إلا أن تصوره عن البناء الاجتماعي كان في المحل الأول مقدمة لازمة منطقيا لتوضيح تلك المسلمة التي مؤداها أن الاشتراكية تنتصر في نهاية الأمر في العالم الحديث".²² بمعنى أن "ماركس" قد طوع حقائق التاريخ حتى تتوافق مع فتاعاته الإيديولوجية. واستنادا لهذا المنطق، فإن الماركسية هي فلسفة مثالية وعقيدة يوتوبية، تحلم بمجتمع الغد المأمول، ذلك المجتمع اللاطبعي الذي لم يتحقق حتى الآن في المجتمعات الاشتراكية نفسها.

3- الإبيولوجيا في أعمال هيرت سبنسر

وكان لابد لعلم الاجتماع من تحديد أكثر لهويته، ولطبيعة الدراسة فيه، وكانت يد "هر برت سبنسر" أول يد ممدودة في هذا الشأن، حيث حدد بطريقة واقعية الموضوعات التي يلزم على علم الاجتماع في رأيه أن يتناولها بالدراسة والبحث، مبتدئا بالوحدات الاجتماعية، ومنتها باعتبار المجتمع ككل وحدة للتحليل السوسيولوجي.

يعد "هر برت سبنسر Spencer" أبرز أنصار النظرية العضوية في علم الاجتماع التي تحاول الأخذ بفكرة المماثلة العضوية بين المجتمع والكائن العضوي. كذلك يعد هذا المفكر أبرز رواد الاتجاه الدارويني في علم الاجتماع، وهو الاتجاه الذي يؤكد أن تطور المجتمع الإنساني يسير عبر مجموعة من المراحل الحتمية التي لا يمكن لإرادة البشر تغييرها. فالتطور الاجتماعي عند أنصار هذا الاتجاه محكوم بقوى طبيعية تتجاوز إرادة الإنسان.

لقد كانت إنجلترا أعرق دولة في مجال الرأسمالية فكرا وتطبيقا، وكان يسودها مبدأ الحرية الفردية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أو الاجتماعي، حيث كان دورها يقتصر على تحقيق الدفاع الخارجي والأمن الداخلي. "و كانت طبيعة المناخ السياسي والفكري والاقتصادي الذي كان سائدا في إنجلترا آنذاك بحاجة إلى نظرية اجتماعية تقدم الدعم الإيديولوجي الذي يمجّد الصراع داخليا والحرب خارجيا من أجل البقاء والتقدم. فجاء "سبنسر" وهو المعروف بتشيعه للمذهب الدارويني، ليؤكد أهمية وطبيعة وحتمية فكرة القوة والصراع كأساس للعلاقات الاجتماعية سواء بين الأفراد أو الجماعات، وبأشكال مختلفة. ونظرا لطبيعة وحتمية هذه الظواهر، تعد كل محاولة للوقوف في وجهها محاولة فاشلة وغير علمية وضارة لأنها تخالف قوانين الطبيعة".²³

أقام "سبنسر" تصوره لعلم الاجتماع على مبدأ المماثلة بين الحياة البيولوجية والحياة الاجتماعية، حيث يقرر أن في الحياة ميلا إلى التفرد، والتفرد هو غاية كل ارتقاء، وكل ارتقاء إنما ينطوي على الانتقال من المتماثل إلى المتباين، أو من المتجانس إلى اللامتجانس، ويقرر كذلك أن التخصص هو غاية كل تطور وارتقاء في الموجودات، وينقل "سبنسر" بهذه الحقائق من ميدان الحياة البيولوجية إلى ميدان الحياة الاجتماعية، فيحاول تطبيقها على هذه الحياة مشبها إياها بالحياة البيولوجية، وبعد أن يشرح كيفية نشأة الحياة الاجتماعية وتطورها ووضوح وظائفها، وازدياد ظاهرة التفرد والتخصص، حتى وصلت في العصر الحاضر إلى أدق مظاهرها، يقول أن نظريته في النشوء والارتقاء أو التطور، تقوم على أساس فكرتين هما:²⁴

- التباين: ويقصد بذلك الانتقال من المتجانس إلى اللامتجانس، وقد قرر في هذا الصدد أن في الحياة ميلا إلى التفرد والتخصص، وقد أصبح هذا التخصص هو المطلب الأول في شؤون الحياة، وهو الغاية القصوى التي يصل إليها الكائن في ارتقائه، وأن هذا

الارتقاء والتطور كان مصحوبا بالانتقال من التعميم غير المحدود إلى التخصص المحدود، ومن التماثل إلى التباين.

- التكامل: وهذه الظاهرة تسير جنباً إلى جنب مع ظاهرة التباين، بمعنى أن التفرد أو التخصص لا يؤدي إلى الاستقلال والاكتفاء الذاتي، ولكنه يؤدي إلى التماسك والتضامن واعتماد الأجزاء والوظائف بعضها على البعض الآخر.

كما ينظر "سبنسر" إلى الإنسان على أنه خلية في جسم المجتمع، ومادام المجتمع يتكون من مجموعة من الخلايا الإنسانية، فلا مانع - حسب رأيه - من النظر إلى علم الاجتماع على أنه نوع من البيولوجيا في صورة مكبرة. ولا يستطيع العالم الاجتماعي - في نظره - أن يقوم بدراسة حقيقية عن المجتمع، إلا إذا مهد لتلك الدراسة بمعرفة القوانين العامة لعلم الحياة. كما أنه لا يغفل ما لعلم النفس من فائدة بالنسبة للعالم الاجتماعي، لأن القوى التي تسير المجتمع ترجع في الأصل - حسب اعتقاده - إلى بواعث شخصية يجب الوصول إلى معرفتها.

وهكذا، يذهب "سبنسر" إلى أن علم الاجتماع هو "محاولة لمعرفة نشأة المجتمع وتركيبه عناصره وهيئاته، ومراحل نموه وتطوره، وما إلى ذلك من المظاهر التي تخلقها العوامل الطبيعية والنفسية والحيوية، وهي عوامل تعمل متضافرة في عملية تطورية موحدة، فالتطور الاجتماعي في نظره ليس إلا عملية تطورية عضوية يسميها التطور فوق العضوي".²⁵

وهكذا يظهر في كل أعمال "سبنسر" تأثره بالحياة البيولوجية والقوانين التي تحكمها. ومن الأعمال الهامة التي قدمها: نظريته عن تقسيم المجتمعات إلى بسيطة ومركبة، حربية وصناعية، حيث يفسر لنا نمو التنظيم السياسي من خلال فكرة الصراع. فالمجتمعات تبدأ عنده بالحالة الحربية، حيث يكون هناك صراع مستمر بينها، مما يؤدي بالمجتمعات أو الجماعات المتجاورة إلى الاتحاد تحت تنظيم سياسي مشترك، قادر على أن يكفل لها الحماية ضد هجمات المجتمعات الأخرى. وتظل المجتمعات تحت ضغط الصراع أو الخوف من الحرب تتطور، حتى تصل إلى المرحلة الصناعية المتطورة والمعقدة، حيث يحل السلام والأمن محل الحرب والصراع. أيضاً نظريته عن الحكومة والتي قوض سلطاتها مدافعا عن مبدأ الحرية الفردية، وقانون البقاء للأصلح. نظريته في الاقتصاد والتي تمسك فيها بالمذهب الفردي، مدافعا بشدة عن مبدأ: دعه يعمل، دعه يمر. نظريته في الأخلاق، حيث اعتبر أن السلوك الأخلاقي هو ما يحقق للفرد اللذة، ويبعد عنه الألم، ومحك اللذة هو المنفعة، وبالتالي فإن المنفعة هي المعيار الذي نحتكم إليه في الحكم على قيمة الأشياء.

في ضوء ما سبق تتضح التوجيهات الإيديولوجية المسيطرة على الأعمال السوسيولوجية لهربرت سبنسر في عدة نقاط، من أهمها، تركيزه الواضح على حتمية

التطور الاجتماعي المستمر عبر الزمان، والمحكوم بقوى طبيعية تتجاوز إرادة الإنسان، والتي لا يمكن لإرادة البشر التحكم فيها أو تغيير مسارها على حد قوله. "ولذلك فقد كان "سبنسر" على النقيض من "كونت" يبتغي من علم الاجتماع أن يوضح ضرورة عدم تدخل الناس في العمليات الطبيعية التي تجري في المجتمع. فالطبيعة من تلقاء نفسها تميل إلى التخلص من الطالح، وتحتضن الأصلاح وتبغيه. وهذا التوجه يعني في المحصلة، الدفاع عن الأوضاع الراهنة آنذاك، ودعوة مكشوفة لتثبيتها، وتبريرا لفظائع المد الاستعماري ومآسيه، وتبريرا ملحوظا أيضا للمنافسة الاقتصادية الصارمة في إطار النظام الرأسمالي العريق الذي كان يسود "انجلترا"²⁶.

ومما يفسر الاتجاه الإيديولوجي والتوجهات السياسية "لسبنسر" ما ذهب إليه بالنسبة إلى الدور الوظيفي والاجتماعي للحكومة أو السلطة داخل المجتمع. فمع أن نظريته العضوية تشير إلى أن التطور يؤدي إلى التعقد وتعدد المكونات أو الأجزاء، إلا أنه عندما يتعرض لظاهرة الحكومة، فإنه يرى عكس ذلك، حيث يشير إلى أن وظائف الحكومة أو السلطة العليا في المجتمع، تأخذ في النقصان والتقلص مع تطور المجتمع، وأنها يجب أن تزداد تقلصا، وهو في هذا كان يحاول الدفاع عن نظرية الدولة في الفكر الرأسمالي والتي تشير إلى ضرورة اقتصار وظيفة الدولة على الدفاع والأمن، وهو ما يطلق عليه الدولة البوليسية أو الحارسة، و"قد فات "سبنسر" أن يدرك أن الحرية لا تتعارض مع تزايد سلطة الدولة، وهي لا تتحقق بزوال الرقابة والضبط الحكومي لحياة الناس في المجتمع، وإنما من خلال القوانين وأساليب التنظيم التي تفرضها السلطة أو الحكومة والقادرة على تنظيم علاقات الناس في المجتمع"²⁷. لقد فاته أيضا عندما حاول الاعتماد على المماثلة بين المجتمع والكائن العضوي في دعوته إلى تقييد سلطة الدولة في المجتمع، أن قوانين الحياة التي استعان بها تشير إلى وجود سيطرة مركزية قوية في الجسم العضوي، تتمثل في الجهاز العصبي المركزي، وعلى هذا فقد خالف أصول نظريته عندما انتقل من المجال البيولوجي إلى المجتمع.

وفضلا عما سبق فقد وجهت عدة انتقادات أخرى إلى نظرية "سبنسر"، من شأنها هدم هذه النظرية من حيث تصورها لمفهوم التطور، أو بالنسبة لمفهومها عن الصراع والحرب، وتذهب هذه الانتقادات إلى أن "الحضارة الإنسانية لا يمكن تفسيرها في ضوء مفاهيم الحرب والصراع، وإنما يمكن تفسيرها في ضوء التعاون والعمل والإنجاز الإنساني المنتج. كما تذهب إلى أن "سبنسر" قد أخطأ في تصوره أن وصول البشرية للمرحلة الصناعية سوف يضع حدا لحالة الصراع والحرب، التي ظل الإنسان يعاني منها على مدى تاريخه على هذا الكوكب. وفاته بأن أشنع الحروب في التاريخ، هي التي أشعلتها أكثر الدول تقدما في الصناعة والعلم والتكنولوجيا"²⁸.

هكذا وكما يقول "تيماشيف"، فقد تمتعت نظريات "سبنسر"، بجاذبية شديدة لأنها استجابت لحاجات أساسية لذلك العصر، أبرزها توفير مبرر (علمي) لمبدأ (دعه

يعمل، دعه يمر)، وهو المبدأ الذي كان يسيطر على المناخ الإيديولوجي في إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، واستقبل فيهما بترحاب شديد²⁹ وكان أرباب الصناعة يقدمونه باستمرار بوصفه أعظم رجالات العصر، لأنه قدم مبررات (علمية) لأوجه نشاطهم.

خاتمة

لقد ارتهن علم الاجتماع منذ نشأته بأطر إيديولوجية متناقضة، تغذيها مصالح متصارعة، فجاءت إسهامات "أوجست كونت" و"أميل دوركايم" و"هربرت سبنسر" وامتداداتها في الفكر المعاصر لتقدم تفسيراً متحيزاً للواقع الاجتماعي، يقوم أساساً على إبراز عناصر النظام والاستقرار مهملاً العناصر الأخرى الخاصة بالصراع والتغير، كما جاءت أعمال "كارل ماركس" بامتداداتها في الفكر المعاصر لتقدم هي الأخرى تفسيراً متحيزاً للواقع الاجتماعي، يقوم أساساً على إبراز التناقضات وأوجه الاستغلال والسيطرة، مهملاً التزام الأفراد والجماعات بالمعايير والقيم، وهو التزام كفيلاً بأن يخلق القدرة على مقاومة التغيرات التي تهدد النظام القائم، حتى ولو كانت هذه التغيرات نابعة من قيم عليا مثل الحرية والعدالة والمساواة.

وإذا كان علماء الاجتماع قد صاغوا في استجابتهم للظروف والأوضاع المتغيرة التي عرفها واقع المجتمع الأوروبي خلال القرن التاسع عشر نظريات تحمل مضامين إيديولوجية، تبرز مصالح بعينها وتدافع عنها، وتتخذ من بعض معطيات الواقع وشواهد أدلة على صدق توجهاتها، فإن ذلك لا يدفعنا بأي حال من الأحوال إلى القول بأن الالتزام الإيديولوجي هو السمة الطبيعية لعلم الاجتماع، يشهد على ذلك إسهام "ابن خلدون" المتميز. لقد جاءت إسهامات الرواد في ثوب إيديولوجي واضح لأنهم لم يلتزموا أسس ومقومات التفكير العلمي التي نادوا هم أنفسهم بها، وكون إسهاماتهم قد جاءت على هذه الصورة لا ينف إمكانية تحقيق علم الاجتماع لدرجات أرفع من الموضوعية والعلمية. صحيح إن تحقيق الموضوعية في علم الاجتماع ليس بالأمر الهين، لكن ذلك أدعى إلى الحرص والحذر والتمسك بأسس العلم، لا إلى فتح الباب على مصراعيه لتحيزاتنا الإيديولوجية. إن تحقيق الموضوعية في البحث السوسيولوجي أمر نسبي، ولكنه ليس مستحيلاً، طالما احتكم الباحث إلى الواقع الاجتماعي، واجتهد في الالتزام بقواعد البحث العلمي.

1. Heywood, Andrew , *Political Ideologies*, Macmillan, 1998, P12.
2. Auguste Comte, *Cours de philosophie positive* (1830-1842), 1re et 2e leçon, Paris: Librairie Larousse, janvier 1936, p13.
3. Ibid, p107.
4. Ibid, p (59-61)
5. زيدان عبد الباقي: التفكير الاجتماعي (نشأته وتطوره)، دار الفكر العربي، القاهرة، ط3، 1981، ص(317، 318).
6. Auguste Comte , op cit , p7
7. العياشي عنصر: "علم الاجتماع الإيديولوجي والموضوعية"، مجلة سيرتا، السنة 5، العدد 9/8، ديسمبر 1983، ص65.
8. سمير أيوب: تأثيرات الإيديولوجيا في علم الاجتماع، معهد الإنماء العربي، بيروت، ط1، 1983، ص164.
9. Auguste Comte , op cit , p(10-11)
10. نبيل السمالوطي: الإيديولوجيا وأزمة علم الاجتماع المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، 1975، ص(134، 135).
11. العياشي عنصر: مرجع سبق ذكره، ص67.
12. سمير أيوب: مرجع سبق ذكره، ص(165، 166).
13. نبيل السمالوطي: مرجع سبق ذكره، ص140.
14. سمير أيوب: مرجع سبق ذكره، ص166.
15. نبيل السمالوطي: مرجع سبق ذكره، ص140.
16. محمد أحمد بيومي: علم اجتماع القيم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1981، ص153.
17. K.Marks, F.Engels , *Le Manifeste du parti communiste*, classiques.uqac.ca/...Karl/marx_karl.htm lp13
18. Ibid ,p6
19. K.Marks, *Le capital*, www.marxists.org/.../Capital-I/index.htm
20. قباري محمد إسماعيل: قضايا علم الاجتماع المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1979، ص182.
21. المرجع السابق نفسه، ص(209، 210).
22. نيقولا تيماشيف: نظرية علم الاجتماع- طبيعتها وتطورها - ترجمة محمود عودة "و آخرون"، دار المعارف، مصر، ط8، 1983، ص87.
23. سمير أيوب: مرجع سبق ذكره، ص178.
24. Brian Holmes , Herbert Spencer (1820-1903), www.ibe.unesco.org./fileadmin/user_upload/.../spencerf.pdf.
25. صلاح مصطفى الفوال: علم الاجتماع بين النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، ط1، 1996، ص14.
26. سمير أيوب: مرجع سبق ذكره، ص(178، 179).
27. نبيل السمالوطي: مرجع سبق ذكره، ص(147، 148).
28. المرجع السابق نفسه، ص148.
29. Duncan, D., *The Life and letters of Herbert Spencer* [Vie et correspondance de Herbert Spencer], Londres, Methuen, 1908, p228.